

جوانب مستحدثة لتشخيص مجالات خفض التكلفة عملياً من خلال دور شراء واستخدام المواد في تحقيق وفورات التكلفة

دكتور / حسن عبد الحميد العطار

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

مشكلة البحث :

لقد دفع الركود الحالى الع资料 من الشركات إلى البحث عن طرق مختلفة لتقليل التكلفة ، واتجه معظم الكتاب إلى جانب تحليل وفورات التكلفة من خلال السيطرة على تكاليف التشغيل ، تكاليف البيع والتسويق، التكاليف الإدارية ، بينما تم التعامل مع تكاليف الشراء كفرع غير قابل للسيطرة .

ويؤكد الباحث أهمية الدور الخاص بالشراء في جوانب تحليل وفورات التكلفة في المشروعات التجارية والصناعية على حد سواء ، ومن الممكن أن يكون لهذا الدور طبيعة استراتيجية تؤثر على مداخل صناعة القرارات بالشركة وجوانب تدعيمها.

ومن المتوقع أن تلعب وظيفة الشراء دوراً أعظم في جميع جوانب تحليل وفورات التكلفة . وعلى المتخصصين في مجال الشراء أن يعلموا بشكل أكبر فن الطرق المستخدمة لتحليل وفورات التكلفة .

إن المتتبع لجوانب تحليل التكاليف يجد أن تكاليف شراء واستخدام المواد الخام تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج في معظم المنشآت الصناعية ، لذلك فإن التركيز على وفورات التكاليف الخاصة بالمستلزمات السلعية والخدمية والأجزاء نصف المصنعة المشتراء يمكن أن يؤدي إلى نتائج طيبة على الأداء الكلى للشركة .

هدف البحث :

يتمثل هدف البحث في إبراز جوانب مستحدثة لمجالات خفض التكلفة عملياً من خلال استكشاف الدور الهام لشراء واستخدام المواد الأولية والأجزاء نصف المصنعة في تحليل وفورات التكلفة .

ويهدف هذا البحث إلى تحسين الأداء الكلى للشركة من خلال الجوانب المستحدثة لتحليلات وفورات التكلفة .

فروض البحث :

يقوم البحث على فرض أساس مفاده أن الطرق التقليدية لخفض التكلفة عملياً من خلال السيطرة على تكاليف التشغيل والتكاليف التسويقية والإدارية لا تمثل تحليل كامل لفاعلية وفورات التكلفة وأن التحليل الكامل والصريح لبرامج خفض التكلفة عملياً يمكن في التركيز على دور الشراء في تحليل وفورات التكلفة من خلال الاهتمام بشراء واستخدام المواد الأولية والأجزاء نصف المصنعة .

أهمية البحث :

تتأتي أهمية البحث من خلال :

- ابراز جوانب مستحدثة لبرامج خفض التكلفة عملياً.
- ابراز طرق مستحدثة لتحليل وفورات التكلفة .
- تطوير وظيفة محاسب التكاليف ليلعب دوراً أكثر فاعلية في تحسين الأداء الكلى للشركة من خلال الجوانب والطرق المستحدثة لتحليل وفورات التكلفة .

محتويات البحث :

يمكن أن تتمثل في العناصر التالية :

- ماهية نظم خفض التكلفة عملياً.
- مقومات نظم خفض التكلفة عملياً.
- جوانب تطوير نظم خفض التكلفة عملياً.

- أ- دور الشراء في تحليل وفورات التكلفة .
- ب- الطرق والأساليب الالزمة لتحليل وفورات تكاليف شراء واستخدام المواد والأجزاء نصف المصنعة .

* طرق تحليل وفورات تكاليف الشراء

- ١- تحليل القيمة .
- ٢- هندسة القيمة .
- ٣- تحليل التكلفة الكلية .
- ٤- فترة الاسترداد .
- ٥- فترة الاسترداد المعدلة .
- ٦- العائد على المال المستثمر .
- ٧- العائد على الأصول .
- ٨- صافي القيمة الحالية .
- ٩- معدل العائد الداخلي .

ويهتم الباحث بالطرق الخاصة بتحليل القيمة ، هندسة القيمة ، تحليل التكلفة الكلية باعتبارها طرق أكثر حداثة في تحليل وفورات التكاليف الخاصة بشراء وتداول المواد الأولية والأجزاء نصف المصنعة .

* طرق تحليل وفورات تكاليف استخدام ومناولة المواد والأجزاء نصف المصنعة .

٤- خلاصة البحث ونتائجـه .

(١) ماهية نظم خفض التكلفة عملياً :

يرى الباحث أن تعريف ماهية نظم خفض التكلفة عملياً لا يمكن تحديد كافة جوانبها دون بلورة كاملة ل Maher المشكلة فمن الضروري قبل مناقشة حل المشكلة إجراء استكشاف كامل Maher المشكلة وفي هذاخصوص فهناك نوعين من المشاكل هما :

- ١- هناك مشاكل شديدة التعقيد ، وتلك المشاكل يتم حلها بتطبيق قوانين معينة من المنطق وتسمى تلك المشاكل بالمشاكل المعقدة أو المغلقة .
- ٢- هناك مشاكل غير معقدة وربما قد لا تحل بتطبيق القوانين المنطقية وتسمى تلك المشاكل بالمشاكل الميسرة أو المفتوحة .

وتجدر الإشارة إلى أن كلا النوعين من المشاكل يجمعهما بعض الملامح المشتركة التي يمكن أن تساعده في تحديد ما يمثل بالفعل مشكلة .

- * فهناك هدف لابد من تحقيقه .
- * وهناك موارد محدودة متاحة لإنجازها والحصول عليها، وقد تكون تلك الموارد نادرة جداً في الواقع وليس لها مصادر محددة .
- * سيكون هناك عدة طرق يمكن أن تحل المشكلة من خلالها .

وعند هذه النقطة يختلف نوعي المشكلات ، ففي حالة المشاكل المعقدة أو المغلقة يمكن أن يكتشف الحل بمعرفة القواعد ومدى القيود وتطبيق المنطق. وفي حالة المشكلة الميسرة أو المفتوحة لا يوجد مثل تلك القواعد، كما وأن القليل من القيود والمنطق لن تساهم في إنتاج أو إخراج حلأ بالضرورة .

كذلك فإن المشاكل المغلقة أو المعقدة ظاهرياً يمكن فتحها بإعادة تعريفها

وتحديدها وإزالة القيود الظاهرية والمصطنعة . وأن الشيء الحيوي عند التفكير في أى مشكلة هو التقدم عن طريق عدة مراحل :-

١- تعريف المشكلة وإعادة صياغتها.

٢- تحديد الموارد والقيود.

٣- البحث عن أفكار من أجل الحل.

٤- تقييم الآراء (الأفكار).

٥- اختيار الحل.

٦- تنفيذ الحل المختار.

٧- ملاحظة النتائج .

إن تعريف المشكلة وصياغتها (إعادة تعريفها) Problem definition and Redefinition تتوقف في أغلب الأحيان على خبرتنا ومعرفتنا المشاكل المماثلة ظاهريا . وأن ما يقيد دائمًا تعريف المشكلة وصياغتها هو الرغبة البشرية فيربط المشكلة بالمشاكل السابقة بهدف العمل على تحديد طريق الحل. وهذا مدخل قد يكون طبيعياً.

إن عملية تحديد المشكلة هي تحديد للأهداف التي يجب تحقيقها . هل المشكلة التي يواجهها البائع هي زيادة المبيعات أم زيادة الربح ؟ والرد على هذا السؤال أساسى وجوهى بالنسبة لكيفية التغلب على المشكلة . وهذا الأمر ينطبق على معظم المشاكل . وبانقضاء الوقت فى مناقشة المشكلة والتفكير فيها فمن الممكن إجراء التغيير الكامل للاتجاهات والمناهج الخاصة بالإدارة وهيئة الموظفين.

وينبغي الإشارة إلى أنه لا يجب السعي إلى أى حل وأنه لا يجب التفكير

في أي آراء إلا بعد تعريف المشكلة بوضوح و/أو إعادة تعريفها (صياغتها) وعندما يتم ذلك فقط فإنه يمكننا أن نطلب الحلول. ومع ذلك فالآفراد في معظم الأحيان يسعون دون بصيرة إلى حل مشكلات يمكن عند فحصها أن نجدها لم تكن كما كنا نظن وربما نجد أنها أكثر خيالاً وليس واقعية .

وعندما يتم الانتهاء من تعريف المشكلة والاتفاق عليها يمكن تحديد الموارد وقيود ، ومن النادر في الواقع لأي مشكلة أن لا يكون لها حدود وموارد أو قيود بيئية أخرى ، إن بعض المشاكل قد تستدعي تقديماً سريعاً للموارد والقيود، وعند التفكير في الموارد فمن المهم أن تتضمن كل الأشياء المتاحة كمورد، وقد يفشل الكثير من الأفراد في دراسة البنود التي ارتبطت بهدف واحد عن طريق الاستخدام العام.

ومن الأمور الهامة النظر إلى المشكلة من وجهات نظر متعددة حتى يتم جمع أفكار وأراء كافية توصلنا إلى حلول فعالة وبسيطة .

ويتبغى الإشارة إلى أنه عند البحث عن الأفكار والأراء فإنه يمكن أن نجد أنه من المهم أن يشتمل البحث ويتضمن كل فكرة متولدة على أنها احتمال من الممكن تحقيقه ، فعند تجمع مجموعة من الأفراد لمناقشة الأفكار والأراء قد نجد أن كل فكرة مطروحة تلقى تعليقات عليها مثل^(١)

..... هذا لن يفيد لأن

لقد حاولنا ذلك من قبل ولم نصل لحل .

لا : لست أرغب بذلك لأنه يعني مشاكل أخرى مع

(١) لمزيد حول تشخيص المشاكل وجمع الأفكار عن الحل ، انظر :

Edward De Bono, "Lateral Thinking" Mc Graw-Hill Book Co., 1974.

ومثل هذه التعليقات لها عدة آثار هي :-

- ١- قد يتوقف الخبراء عن طرح الآراء وخاصة أفكار وأراء إيجاد الحل المنقذ والخاص بالمشكلة .
- ٢- قد تصبح الأفكار محدودة بما توافق عليه وتقبله المجموعة .
- ٣- قد يقوم الأفراد بتقييم الآراء في عقولهم قبل عرضها وفي هذه الحالة فإن رفض معظمها يصبح أمراً مخطاً .
- ٤- قد تقابل أول فكرة بالقبول الجماعي وبالتالي تصبح هي الحل.

إذاً فمن المؤكد أن هذه الطريقة ستحد من الأفكار المكنته والمتوفرة للتقييم، وهذا يعني أن مدى إيجاد حلول فعالة قد يقل بشكل ملحوظ ، وهناك عدة طرق يمكن عن طريقها الحصول على الأفكار كما يلى :

أولاً : الأفكار أو الأساليب الجماعية ، و تتضمن :

- | | |
|-----------------|----------------------------------|
| Brainstorming | ١- الأفكار البارعة المفاجئة . |
| Triggersessions | ٢- جلسات إثارة الأفكار والأراء . |
| Round Robin | ٣- المائدة المستديرة . |

ثانياً : الأساليب الفردية ، و تتضمن :

- | | |
|------------------|------------------------|
| wildest idea. | ١- الأفكار الحماسية . |
| Stimuli | ٢- المثيرات. |
| Wishful thinking | ٣- التفكير المرغوب فيه |
| Headstand | ٤- الوضع المعكوس |
| Limit Removal | ٥- إزالة الحدود |

ويعتقد الباحث أن تشخيص مجالات خفض التكلفة عملياً من خلال دور

شراء واستخدام المواد في تحقيق وفورات التكلفة ينبغي أن تقوم على هذا المنهج في تشخيص المشكلة وتوليد الأفكار والحلول الممكنة . وفي هذاخصوص ينبغي البدء بتحليل الفروق فيما بين مفهوم الرقابة على التكلفة ومفهوم خفض التكلفة ، حيث قد يحدث نوع من الخلط لدى العديد من محاسبى التكاليف حول المفهومين السابقيين

مفهوم الرقابة على التكلفة ومفهوم خفض التكلفة :

يمكن القول أن خفض التكلفة يعبر عن مصطلح يصف المنهج المخطط والمطلوب لتحسين التكلفة والذى يمكن النظر إليه من عدة زوايا مثل^(١) :

- ١- زيادة الإنتاجية .
- ٢- تحديد وتقيد نسبة الضياع .
- ٣- الوصول بالمعايير إلى أقصى درجة من الكفاءة ومستويات أقل من التكلفة.
- ٤- البحث عن الجوانب الزائدة أو غير الضرورية وإسقاطها .

في حين ينصب مفهوم الرقابة على التكلفة في حالة وجود معايير يمكن تطبيقها والاهتمام بأنظمة التكاليف المعيارية^(٢) .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن خفض التكلفة يعد مرحلة تالية ومكملة للرقابة على التكاليف، إذ يبدأ خفض التكلفة من حيث تنتهى الرقابة على

(١) لمزيد حول تعريف مفهوم خفض التكلفة ، انظر :

- (1) A-J. Batty, " Advanced Cost Accounting " Mac-donald & Evans, LId., London, 1974, P.366.
B- E. G., Wood." Costing Matters For Managers, Business Books, London, 1974. P. 173.
- C- J.E. Smith, and J. C., Day, " Advanced Cost Accountancy, Gee and Go., London, 1974, p.117.
- (2) J. Batty, Cost and Management Accountancy, For Students" The Institute of Cost and Wordes Accountants, London, 1986, p.164.

التكليف، وعليه فإن وجود نظام فعال للرقابة على التكاليف يعد ركيزة أساسية لنجاح خطط ومشروعات خفض التكلفة^(١).

وتحقق فاعلية الرقابة على التكاليف فقط في حالة وجود معايير يمكن تطبيقها على العكس من خفض التكلفة التي تتحقق فاعليتها تحت معظم الظروف وفي كل الحالات وبدون الحاجة إلى معايير^(٢).

وفي ضوء اتساع نطاق تطبيق مفهوم خفض التكلفة في كل الحالات وبدون الحاجة إلى معايير فإن الباحث يرى ضرورة تصميم برامج خفض التكلفة عملياً في ضوء إسقاط وجود نظم للتکاليف المعيارية أو معايير مسبقة لتحديد وقياس التكلفة نظراً لأن ظروف البيئة المصرية وخاصة شركات قطاع الأعمال العام لا يتواافق بها نظم متقدمة لبناء المعايير وقياس التكاليف المعيارية والتي تعد الأداة الهامة والأساسية لزيادة فاعلية الرقابة على التكاليف وتحقيقها بالفعل ، بالإضافة إلى ذلك فإنه قد توجد في بعض الشركات بالبيئة الاقتصادية المصرية نظم للتکاليف المعيارية ، وإعداد معايير التكلفة ولكنها نظم غير فعالة ولاجذبى منها . وأن معظم تلك النظم في الأطوار الأولى من إنشائها وتمثل اجتهادات أولية لقياس التكاليف المحددة مقدماً في الواقع العملي لتلك النظم.

(1) G. Pransal, "Cost Reduction" The Management Accountant, Vol. 13, No.3, March, 1978, p.287.

(2) J. Batty, Op.Cit., p.164.

(٢) مقومات نظم خفض التكلفة عملياً :

أشار Trevor J. Bentley إلى أن مقومات نظم خفض التكلفة عملياً ينبغي أن تقوم على^(١):

- | | |
|------------------------|------------------------------|
| Organization Analysis. | ١- تحليل المنظمة |
| Activity Analysis. | ٢- تحليل الأنشطة |
| Information Analysis | ٣- تحليل المعلومات |
| Interviewing | ٤- المقابلات |
| Systems Design | ٥- تصميم النظم |
| Flow Charting | ٦- خرائط التدفق |
| Form Design | ٧- تصميم الشكل |
| paper work Flow. | ٨- تقرير انسياب العمل وتدفقه |

إن إجراءات تحليل المنظمة تتطلب معرفة المنهج أو الطريقة المتبعة في تحديد السلطات والمسؤوليات بدءاً من منهج المركزية المطلقة إلى الالامركزية الكاملة وتفوض السلطات ، وقد يقع بينهما طرق أو مناهج أخرى.

إن ما يهتم به البحث الحالى فى إبراز مقومات خفض التكلفة تتعلق بتحليل المنظمة وتحليل الأنشطة .. إلخ من الطرق التي يمكن أن تساعده فى خفض التكلفة عملياً لكافة جوانب العملية الإنتاجية وغيرها من الأنشطة الضرورية كالأنشطة التسويقية والإدارية .

وبعد ذى بدء فإن الاهتمام ينبغي أن ينصب أكثر على دور شراء واستخدام المواد لتحقيق وفورات التكلفة . ويمكن القول أن هذا الدور يمكن

(1) Trevor. J. Bentley, " Practical Cost Reduction" McGraw-Hill Book Company (UK) Limited, London, 1980 , pp.33-39.

بلورته ومعرفة جوانبه من خلال تحليل الوظيفة الإنتاجية ، وهذا يمكن أن يتم بعدد من الخطوات هي :

- ١- تحديد كل أنشطة الإنتاج الأساسية بما فيها تناول المواد والإنتاج غير التام والإنتاج التام والمخزون ... إلخ.
- ٢- تحديد كم من الزمن تحتاجه هذه الأنشطة في بيئة الإنتاج العادية .
- ٣- تحليل مراحل إنتاج كل نوع من أنواع المنتجات إلى بنودها الأساسية .
- ٤- إعداد جدول الإنتاج لكافحة أصناف المنتجات بالشركة مشيراً إلى الفترة الزمنية التي يتطلبها إنتاج كل سلعة .
- ٥- دراسة مستويات الطاقة الإنتاجية بالمنشأة والتي يمكن القول أنها تنتطوي على :-
 - أ - الطاقة العادية Normal Capacity : وهي الطاقة المتاحة من ساعات العمل العادية والتي ربما تشمل العمل بالوردية وهي تسمح بصيانة الآلات.
 - ب- الطاقة المتددة Extended Capacity : وهي الطاقة المتاحة من ساعات العمل الممتدة بعد فترات العمل العادية (أى العمل وقت إضافي) .
 - ج- الطاقة الكاملة All-out Capacity وهي الطاقة النظرية المتاحة مدة عمل ٢٤ ساعة في اليوم بدون راحة للصيانة ... إلخ .

إن دراسة المستويات الثلاث المذكورة في الطاقة أمرٌ في غاية الأهمية لواضعى برامج خفض التكلفة وعلى المخطط أن يكون قادراً على أن يكيف برامجه ويعدها وذلك بغية تحديد المطالب المتعددة التي تستدعي قدرات مختلفة من أنشطة مختلفة .

وتحمة جانب آخر ينبغي دراسته بعناية وهو خطط الإنتاج التي تربط بين الطلب والطاقة وينبغي أن يتم النظر إلى خطط الإنتاج على أن لها هدفان أساسيان هما :

- ١- تحديد وجهة النظر الشاملة لما يجب أن يتم عمله - ومتى - لكي يتناسب مع الطلب.
- ٢- وضع هدف للإنتاج الجيد والكافء.

وبالطبع من الضروري معرفة أن الخطة تحول إلى إطار عملى للعمل اليومى أو الأسبوعى أو الشهري. ويمكن جدولتها بعدة طرق من قوانين الأنشطة إلى الرسوم البيانية المعقدة والتى ينبغى أن تعكس المعلومات التالية :

- ١- تعليمات مما يجب إنتاجه.
- ٢- تفاصيل المواد المطلوبة .
- ٣- مصدر معلومات الإنتاج - رسومات بيانية - خرائط توضيحية .. إلخ.
- ٤- الوقت المتوقع لانهاء العمل.
- ٥- العملية التالية في تسلسل الإنتاج .

إن دراسة وتحليل خطط الإنتاج وبرامج جدولته يمكن أن تسوق إلى مواطن الضعف والقصور لدى القائمين بالخطيط والتى يمكن من خلال التعرف عليها وتشخيصها تحديد مجالات خفض التكلفة عملياً. ويمكن أن يمثل ذلك المنهج طريقة أو وسيلة للتعرف على خطط المنشأة الأخرى التسويقية والإدارية وما تضمنه من سياسات وبرامج يمكن من خلالها تقييمها تحديد مجالات خفض التكلفة وتشخيصها من خلال الاسترشاد بفروق الأداء الناجمة عن الأخطاء أو نقاط الضعف التالية :

- ١- أخطاء التنفيذ أو الأداء.
- ٢- أخطاء القياس.
- ٣- أخطاء التنبؤ.
- ٤- أخطاء النموذج .
- ٥- التغيرات العشوائية .

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات خفض التكلفة بشكل أمثل تتوقف على مقارنة تكلفة التصحيح بالعائد منه . أى أن الاستجابة المثلى تتوقف على العلاقة النسبية بين تكلفة الحصول على تقديرات أو تنبؤات أكثر دقة بالوفورات الناشئة في التكلفة الإجمالية لسياسة شراء واستخدام المواد في الإنتاج بسبب التصحيح. ومن الأدوات التحليلية التي تفي في هذا المجال والتوصل إلى القرار الأمثل تحليل الحساسية وبعبارة أخرى يقصد بتحليل الحساسية قياس أو تقدير مدى التغير في مخرجات (نتائج) النموذج أو القاعدة القرارية للتغيرات في معالم النموذج وبذلك فإنه يمكن إسقاط المتغيرات الثانوية قليلة الحساسية للتغيرات في تقديرات معالم النموذج .

إن المقومات السابق الإشارة إليها والتي حددها Bentley كمقومات لنظم خفض التكلفة عملياً لا يمكن أن تكون كاملة لأنها أهملت تماماً العديد من الدعائم التي تمثل أساسيات بناء برامج خفض التكلفة ومن تلك الدعائم مايعرف محاسبياً بمحاسبة المسئولية .

ولاشك أن ارساء قواعد محاسبة المسئولية يؤدي حتماً دوراً كبيراً في فرض نوعاً من السيطرة والتحكم على النفقات وذلك من خلال المسؤولين في مراكز المسئولية . كما أن الحاجة أصبحت ملحة لتطوير النظم المحاسبية

والتكليفية والإحصائية في ضوء نظم معلومات متكاملة تفيد في جميع المجالات لتحقيق دقة التخطيط والرقابة في الأداء والحكم على مدى كفاءة الإنفاق وترشيده^(١).

كما تتضمن عملية خفض التكلفة دراسة طرق ووسائل التنفيذ الفعلى للنشاط، وتشخيص المناطق والمجالات التي يمكن فيها بؤرات إسراف أو ضياع ظهرت مع الظروف الجديدة أو لم تكن واضحة عند المعايرة ، ولهذا يتطلب الأمر دراسة مستفيضة وتحليلية لجميع نواحي النشاط من النواحي التنظيمية والإدارية والفنية ، وبالتالي فإنه وإن كان العبء الأكبر في تشخيص مناطق ومجالات خفض التكلفة يقع على محاسب التكاليف، إلا أن اقتراح الوسائل وتحطيم تنفيذها ومتابعه فاعليتها يتطلب تعاون صادق من جميع المستويات الإدارية في المنشأة من الإدارة العليا إلى مستوى العامل^(٢).

إن منهج تصميم وتحليل النظم وإعداد خرائط التدفق وتقارير إنساب العمل وتدفقه هي مقومات لا يمكن إهمالها في ضوء منهج النظم المتكاملة للمعلومات ودورها في تحقيق وفورات التكلفة عن طريق :

١- تجهيز معلومات يمكن استخدامها دون تأخير في أغراض مختلفة فالمعلومات تستمد قيمتها الاقتصادية من مدى فاعليتها وقت الاستخدام.

(١) دكتور/ محمد محمد الجزار، الأساليب المحاسبية وخفض التكلفة» ، مجلة التكاليف، مجلة علمية تصدرها الجمعية العربية للتکاليف، العدد الثالث، السنة الحادية عشرة ، سبتمبر ١٩٨٢ م ، ص ٢-١.

(٢) دكتور/ إبراهيم السباعي، « تشخيص مجالات خفض التكلفة - طرق التشخيص ووسائل التطبيق» ، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتکاليف ، العدد الثاني، السنة السابقة ، مايو سنة ١٩٨٧ ، ص ٤٤ .

- ٢- إعداد التقارير والإحصاءات متى كانت مؤثرة في القرارات والأفعال .
- ٣- إدخال التحسينات بشكل مستمر على منهج ونظم انتاج المعلومات والتقارير وعدم اغراق الملفات ببيانات لاجدوى منها ، فهذا قد يؤدي إلى زيادة حجم العمل وارتفاع التكاليف بلا مبرر.
- ٤- الاهتمام بمراجعة وتقدير النظام في ضوء أية تغييرات من داخل المنظمة أو خارجها.
- ٥- الاهتمام بنظم المراقبة والضبط الداخلي حتى يمكن تقادى الأخطاء والغش ومحاولة التعرف على مسبباتها وتصحيحها حتى تنشأ الثقة بين مستويات الهيكل التنظيمى.

(٣) جوانب تطوير نظم خفض التكلفة عملياً :

استعرض الباحث الأفكار المستخدمة لقومات خفض التكلفة عملياً من خلال الاهتمام بالعملية الانتاجية وما يتطلبه من ضرورة بذل عناية خاصة عند تخطيط عمليات شراء واستخدام المواد بهدف تحقيق وفورات التكلفة وما هي المتغيرات الثانوية أو غير الأساسية التي قد تعيق تصميم برامج لخفض التكلفة عملياً في ضوء هذا المنهج ..

وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات السابقة قد أنصبت على تشخيص مواطن خفض التكلفة من خلال دراسة كافة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة في كافة المجالات والتي يمكن أن تنطوي على^(١):-

- ١- تكاليف الشراء.
- ٢- تكاليف التخزين.
- ٣- تكاليف الخامات.
- ٤- تكاليف التشغيل.
- ٥- تكاليف الأصول الثابتة .
- ٦- التكاليف الإدارية .
- ٧- تكاليف البيع والتوزيع.
- ٨- تكاليف الدعاية والإعلان.

إن تحليل ودراسة تلك المجالات بعناية بهدف خفض التكلفة يشير بوضوح أن الشيء الأساسي والهام هو تركيز الاهتمام على دور الشراء في خفض التكلفة وتحقيق الوفورات في كافة المجالات ، أضف إلى ذلك أن العناية في استخدام الموارد قد يجعل برامج خفض التكلفة أكثر فاعلية .

(١) المرجع السابق: ص ٥٣.

وفي ضوء ما سبق تنقسم الدراسة في هذا الجزء من البحث إلى :-

أولاً : دور الشراء في تحليل وفورات التكلفة .

ثانياً : طرق تحليل وفورات تكاليف استخدام ومناولة المواد
والاجزاء نصف المصنعة .

وتجدر الإشارة إلى أن طرق تحليل وفورات تكاليف الشراء قد تعددت وأن ما يهتم به البحث الحالى هي الطرق الخاصة بتحليل القيمة ، هندسة القيمة، التكلفة الكلية باعتبارها طرق أكثر حداثة في تحليل ودراسة وفورات التكاليف الخاصة بالشراء .

أولاً : دور الشراء في خليل وفورات التكلفة :

تتعلق تكاليف الشراء بعدة جوانب منها جانب تنظيمية وأخرى فنية وإنجذبة بالإضافة إلى جانب تخزينية .

وفي كل عمل تجاري أو صناعي تقريباً لابد من شراء البضائع والمستلزمات من الموردين ، وتنوع طريقة عمل ذلك بشكل ملحوظ ، وفي بعض الشركات. توجد أقسام مركزية للشراء وفي الأخرى نجد أن رؤساء الأقسام لهم سلطة شراء ما يحتاجونه . وفي معظم الحالات نجد أن هناك إجراءات إدارية يتم إتباعها وربما تشمل كل أو بعض الخطوات التالية :-

- ١- رفع طلب بالمواد المطلوبة إلى السلطات المختصة .
- ٢- الحصول على تصديق على الطلب .
- ٣- ارسال الطلب إلى الموردين والاحتفاظ بنسخة من الطلب بالملف .
- ٤- مطالبة المورد حسب الضرورة بتسلیم المواد والمستلزمات المشتراه .
- ٥- تسليم المستلزمات والأجزاء المشتراه والتاکد من الكمية والجودة .
- ٦- عمل سجل للمستلزمات المشتراه .
- ٧- ارسال نسخة من سجل المستلزمات إلى المخازن... وهكذا .

والمتبوع لخطوات الشراء من الناحية الإدارية يجد أنها قد تتضمن أكثر من (٢٠) عشرين خطوة مما يكلف وقتاً وجهداً في إعدادها. إن مثل تلك الإجراءات يمكن اختصارها وتحقيق الغرض منها بتكليف أقل ووقت أقل.

ومن الناحية الفنية أو الإننجذبة فهناك عدد من التكاليف الأخرى التي لا تلاحظ بسهولة ولكنها يمكن أن تترافق وتؤدي في المدى البعيد إلى خسائر فادحة مثل تلك المواقف قد تتطوى على :

- ١- شراء مواد غير مطلوبة .
- ٢- شراء مواد ذات جودة منخفضة .
- ٣- شراء كميات كبيرة بغير ضرورة .
- ٤- الشراء من موردين لا يعتمد عليهم من حيث الوقت والجودة .
- ٥- الشراء بأسعار عالية بدون ضرورة .
- ٦- شراء مواد ذات جودة عالية جداً بدون داعي.

إن التكاليف التي تترجم عن المواقف السابقة لاتنعكس مباشرة في الحسابات على أنها ناجمة عن سوء عمليات الشراء. وفي الحقيقة فهي نادرة الحدوث بطريقة منفصلة في أي مجموعة من الحسابات. ومع ذلك فيمكن أن تكون محل اهتمام لواضعي برامج خفض التكاليف ويمكن تتبعها وتشخيصها تحت أحد أو كل المجالات التالية :

Stock write-offs.	١- استبعاد البضاعة من المخازن
Production Delays.	٢- تعطيل الإنتاج
Material wastage	٣- ضياع المواد (الفاقد)
Rejects	٤- السلع المعيبة
Receipt and storage	٥- الاستلام والتخزين
Materials Preparation	٦- إعداد المواد
Materials Handling	٧- مناولة المواد

يمكن أن يتضمن مفهوم تحليل التكلفة الكلية كل العناصر وال المجالات السابق الإشارة إليها . والتى تتطوى على محاولة استبعاد كل ما من شأنه زيادة التكلفة الكلية سواء عند تداول الإنتاج التام وغير التام والمواد الأولية فى المخازن و/أو تعطيل الإنتاج و/أو ضياع المواد وفقدانها عند الاستلام والتخزين أو عند الإعداد والتناول ، وكذلك الإنتاج المعيب فى كافة مراحل إنتاجه وتداوله . ومن شأن ذلك إحداث نوع من التخفيض فى تكلفة المنتجات خاصة إذا كان الخفض فى تكاليف وتداول وتشغيل المواد يتم جنباً إلى جنب مع خفض تكلفة الشراء والتخزين .

أى أن هذا المفهوم يدور حول استئصال الاختناقات ومواطن الاسراف والضياع والإهمال التى يمكن أن تسبب فى زيادة التكلفة الكلية للإنتاج أو ينجم عنها تبديد للموارد وضياع للطاقة والجهد المبذول ، وكافة الأحوال التى يمكن أن تمثل نقص فى الكفاءة والفاعلية أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يشمل ضمناً محاولات تلاشى أى نقص أو عدم كفاءة فى العمليات الفنية والأنشطة المستخدمة لتنفيذ متطلبات الجودة . والتى يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على حصة الشركة بالسوق . حيث ينبغي أن تعمل المنشآة على تحقيق مستويات جودة المنتج المقابل لاحتياجات المستهلك وتوقعاته . وكذلك توفير الثقة لدى كافة الأطراف المهتمة بالجودة المطلوبة وأنه قد تم التوصل إليها ووضع الإجراءات الكفيلة بالمحافظة عليها . وينبغي أن تمتد تلك الثقة بشكل ملموس إلى المستهلك مع تقديم المبررات والإيضاحات الازمة لدعم جوانب ثقة المستهلك في أداء المنشآة .

يعتبر مفهوم تحليل القيمة أحد المفاهيم والطرق التي يمكن استخدامها بفاعلية في تحليل التكاليف أو التضحيات الاقتصادية للمنتج . ويمكن من خلال هذا المفهوم تحقيق وفورات ملموسة في تكاليف شراء الموارد والمواد الأولية . وقد كانت الإرهاصات الأولى لمفهوم تحليل القيمة على يد مجموعة عمل شركات بواسطة شركة جنرال اليكتريك General Electric Co., فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد نال هذا المفهوم مؤخراً اهتمام واسع من العديد من الشركات ومحالى التكاليف في مجال خفض التكلفة عملياً، ولقد أعلنت العديد من الشركات في تلك الأونة بالولايات المتحدة الأمريكية عن برامج لتحليل القيمة نظراً لما ينطوي عليه هذا المفهوم من بساطة ومنطق . ويمكن من خلق إحساس جيد بالعمل على وفر التكلفة⁽¹⁾.

وتتضمن إجراءات تحليل القيمة فهم مفصل لوظيفة السلعة أو المنتج التي تقع تحت الفحص والدراسة . ومن خلال دراسة وفحص المنتج يمكن إزالة أو استئصال صفات السلعة التي لا تسهم في تحقيق المنفعة أو الوظيفة المطلوبة ، مع الأخذ في الاعتبار اعتبارات أو مواصفات الجودة المرغوبة .

وعليه يمكن القول أن تحليل القيمة Value Analysis يتم من خلال تقييم وظائف المنتجات وإيجاد طرق ووسائل بديلة لإنتاجها بأقل تكلفة ممكنة من خلال تحقيق وفر ملموس في عنصر المواد والأجزاء نصف المصنعة .

(1) Lisa M. Ellram, "The Role of Purchasing in Cost Savings Analysis", International Journal of Purchasing and Materials Management, Winter, 1992, p.29.

مفهوم هندسة القيمة :

يرتبط تحليل القيمة بمفهوم هندسة القيمة بدراسة الطريقة أو الكيفية التي بها يتم عمل الأشياء أو صناعة المنتجات وتهدف هندسة القيمة ببساطة إلى إيجاد طرق أفضل للتصنيع وهناك خمسة عوامل مساعدة يمكن عن طريقها تخفيض التكلفة بإتباع هذا الأسلوب هم :

- ١- استئصال المهام غير الضرورية للمنتج .
- ٢- تبسيط العملية .
- ٣- ترابط المهام .
- ٤- إعادة ترتيب المهام .
- ٥- تقليل عدد العمليات .

ويمكن التوصل إلى تلك النتائج من خلال العديد من الدراسات التي يمكن تقسيمها إلى :

- ١- دراسة الطريقة : كيفية عمال الأشياء .
- ٢- دراسة الحركة : كيفية أداء عمل التصنيع لها .
- ٣- قياس العمل : كم من الزمن يأخذ .

ويمكن إجراء مقارنة فيما بين الأساليب المستحدثة لخفض تكلفة شراء المواد والأجزاء نصف المصنعة من حيث ميكانيكية عمل الطريقة ومزاياها وعيوب كل منها من خلال الجدول التالي^(١):

(1) Ibid., p. 28.

العيوب	المزايا	الأسلوب
<p>يصعب استخدام هذا الأسلوب بتوسيع خارج نطاق وظيفة الشراء</p>	<p>١- يعطي نتائج طيبة ٢- يقوم على طريقة منطقية ٣- يركز على الجودة والتكلفة في وقت واحد</p>	<p>١- مفهوم تحليل القيمة VA : هو أسلوب يتبع لتحليل المتطلبات أو التضحيات الاقتصادية اللازمة لإنتاج سلعة معينة ويهدف إلى تحقيق أمثل تكاليف لازمة الاحتياجات تنفيذ أو صناعة المنتج</p>
<p>١- يتطلب جهود هندسية إضافية أثناء مرحلة تصميم المنتج</p>	<p>١- يعطي نتائج طيبة. ٢- يقوم على طريقة منطقية ٣- يركز على الجودة والتكلفة في وقت واحد ٤- أسلوب فعال</p>	<p>٢- مفهوم هندسة القيمة VE : وهو أسلوب يستخدم لتحليل وظيفة تصميم المنتج وأساليب تصنيعه.</p>
<p>١- صعوبة حصول محاسبين التكاليف على معلومات ٢- يمكن أن لاستقرار التكلفة الكلية للمنتج عند حد أو مقدار معين</p>	<p>١- طريقة منطقية . ٢- أسلوب يوسع من فهم وإدراك محاسبين التكاليف</p>	<p>٣- مفهوم التكلفة الكلية TCA : وهو أسلوب يستخدم لتحليل التكلفة الكلية للسلعة أو المنتج سواء عند الشراء أو الإنتاج أو بحث جوانب الجودة وما إلى ذلك .</p>

ويرى الباحث إمكانية إتباع أسلوب الاستقصاء بهدف وضع برامج لخفض تكاليف المواد المشتراه ويمكن للمبرمج الاسترشاد بعدة استفسارات يخلص من خلالها بتحديد مواطن خفض التكلفة وعلى سبيل المثال يمكن الاسترشاد بالاستفسارات التالية :

- ١ هل يمكن خفض اسعار الشراء بتغيير الموردين بشرط أن لا يكون ذلك على حساب جودة المواد المشتراه أو شروط الدفع أو التسليم.
- ٢ هل يمكن خفض اسعار الشراء بتغيير نوعية المواد بسبب تغيير مواصفات المنتج بشرط ألا يتربّط على ذلك ارتفاع في تكاليف التشغيل أو انخفاض قدرة الإنتاج على المنافسة .
- ٣ هل يمكن خفض اسعار الشراء عن طريق شراء كميات أكبر بحيث لا يتضمن ذلك ارتفاع غير ضروري في حجم المخزون.
- ٤ هل يمكن خفض اسعار الشراء دون زيادة في التكاليف الأخرى للنقل واللّف والحرز.
- ٥ هل يمكن خفض تكاليف الشراء من خلال دراسة المواقع الجغرافية للموردين بهدف خفض تكلفة النقل.
- ٦ هل يمكن خفض تكاليف نقل المواد باستخدام وسائل نقل أو مناولة مستحدثة .
- ٧ هل يمكن خفض تكاليف الشراء من خلال إجراء تعديلات أفضل في طريقة التحاسب على المشتريات.
- ٨ هل يمكن خفض تكاليف الشراء من خلال تصنيع بعض الأجزاء داخلياً بدلاً من الشراء من الخارج .

-٩ هل يمكن خفض تكاليف الشراء من خلال البحث عن مجالات شراء واقتناء المواد والأجزاء نصف المصنعة بدلاً من تصنيعها داخلياً.

وفي ضوء المعلومات التي يمكن الحصول عليها من أسلوب الاستقصاء يمكن باستخدام الأوزان الترجيحية والطرق والنماذج الإحصائية تحليل تلك المعلومات بغرض التعرف على مواطن أو مجالات خفض التكلفة عملياً من خلال دور الشراء في تحقيق وفورات التكلفة .

كذلك يمكن استخدام أسلوب المشاركة كبديل لنماذج الاستقصاء في التعرف على مجالات خفض التكلفة وتحقيق وفورات التكلفة من خلال اتباع منهج مشاركة الإدارات المهمة بشراء المواد والأجزاء نصف المصنعة جنباً إلى جنب مع الإدارة العليا ومصممو برامج خفض التكلفة .

ويقصد بالمشاركة تفاعل أفراد المنظمة فيما بينهم بحيث يتفاعل كل من الرئيس والمراعس بالمناقشة وتبادل الرأي والاقتراح بصدق ما يجب أن تكون عليه إجراءات عملية الشراء والتخطيط لها . وبذلك تحقق المشاركة هدفين في آن واحد ، هما :

- هدف فني أو أساسى ويتعلق بالمعلومات . فمما لا شك فيه أن المشاركة فى هذا المجال تقدم الإطار الذى يمكن من خلاله للرئيس الاستفادة من معلومات المراعس فى نطاق شراء واستخدام المواد، ولاشك أن المشرفين والمسئولين عن تنفيذ وتحطيط الأنشطة لديهم معلومات مباشرة عن حالات وظروف شراء المواد واستخدامها ، وهى معلومات قد لا تكون بالضرورة متاحة بشكل كامل للمستويات الإدارية الأعلى والتى لاتتعامل مباشرة مع

التنفيذ ومن ثم فقد تعود منافع المشاركة من هذه الزاوية إلى تحسين خطط الشراء والاستخدام.

- ٢- هدف سيكولوجي أو ثانوى : ومن هذه الزاوية قد تطلب المشاركة لما ينتظر لها من أثر إيجابى على قبول المشاركين فى التنفيذ والإشراف على المحافظة على نمو المنظمة وضغط التكاليف وترشيدها مما ينعكس على الأداء الكلى للشركة ويعمل على تحسينه .

ثانياً : وفورات التكالفة من خلال مناولة واستخدام المواد والأجزاء نصف المصنعة :

إن معظم عمليات الإنتاج إن لم يكن جميعها تتطلب نقل مواد من مرحلة إلى المرحلة التي تليها . إن المشاكل التي يتضمنها هذا العمل تعتمد بصورة كبيرة على المواد التي يتم تدفقها ونوع عملية الإنتاج . إن الاهتمام بطرق تدفق ومعالجة المواد قد ينجم عنها زيادة في الإنتاج وخفض في التكاليف وتحسين ملحوظ في الأمان وظروف العمل وهناك جانبين رئيسيين لمعالجة المواد بغرض تحقيق وفورات في التكالفة بسبب مناولة واستخدام المواد والأجزاء نصف المصنعة . وهذين الجانبين يهتمان بالأتي :-

١- تدفق المواد.

٢- الطرق المستخدمة .

إن عملية تدفق المواد في الداخل وحول البيئة الإنتاجية وخارجها هو أمر حيوي للإنتاج الكفاءة . وعندما تكون هناك مشاكل إنتاجية مثل مواجهة التأخير والتكدس والناتج ذو المستوى المنخفض يمكن تحديد المشكلة غالباً على أنها إحدى طرق تدبير المواد أو معالجتها .

وتبدأ عملية تدبير المواد عند تفريغ المواد من وسائل النقل الخاصة بالوردين وتنتهي عندما يحدث تفريغ للإنتاج الكامل الصنع عند محلات العملاء . إن هذا المجال الواسع للنشاط يشمل مشاكل نقل المواد إلى المخازن وخارجها ويطلب الإجابة على الاستفسارات التالية :

١- ما الذي يشمله تدفق المواد الجيد ؟

٢- ما هي العوامل التي يتضمنها تصميم نظام معالجة المواد وتدفقها ؟

٣- ما هي الطرق المتاحة لنقل المواد ؟

ويمكن تحديد وتعريف فاعلية تدفق المواد على أنها محاولة توفير المواد الجيدة بالكميات المناسبة وفي المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

إن إجراءات تصميم نظام جيد وفعال لتدبير ومعالجة المواد هو مطلب ملح تماماً لأغراض خفض التكلفة وأن المصمم لابد أن يكون عنده فهماً مفصلاً لعدد من العوامل منها :

١- عملية الإنتاج .

٢- سرعة تدفق المواد .

٣- خواص المواد المتوفّرة .

وفي شوء ماسبق فإنه ينبغي حصر أي ضياع أو اختلال في استخدام موارد المشروع بفرض ضغط التكاليف وترشيد الانفاق ورفع الكفاية الإنتاجية عند مناولة واستخدام المواد والأجزاء نصف المصنعة ، وهو أمر يقتضي معه ملاحظة الجوانب التالية والتقرير عنها :

١- الإجراءات الرسمية المتبعة ومدى كفاية استخدامها ومدى الاقتصاد فى اتباعها .

٢- المجهود المكرر غير الضروري المستخدم بواسطة العاملين أو بواسطة الوحدات الإدارية . التي يمكن عن طريق فصله رفع الكفاية الإنتاجية للمشروع ككل .

٣- عدم الاستخدام الاقتصادي أو الكفاءة للموارد الاقتصادية .

٤- أن إسراف فى استخدام المواد والتى تمثل أهم عنصر من عناصر التكاليف .

يخلص الباحث مما سبق إلى أن جوهر عملية خفض التكلفة ينطوى على

محاولة الانتقال من مستوى التكاليف الحالى إلى مستوى تكاليف أقل^(١).

وحتى يمكن تحقيق ذلك في ضوء عملية تدفق واستخدام المواد فإنه ينبغي الاسترشاد بما يلى^(٢):

١- تحليل منتجات المنافسين بغية التعرف على مواد بديلة يمكن استخدامها في الإنتاج بتكلفة أقل، وربما يتطلب ذلك ما يلى:

- * تحليل وظائف منتجات المنافسين.
- * تحليل الأجزاء المكونة لهذه المنتجات.
- * تحليل طرق التصنيع.

وباستخدام تحليل مماثل لمنتجات المنشأة، يمكن الوصول إلى مؤشرات لخفض تكلفة المواد المستخدمة.

٢- تحليل المنتجات المشابهة لمنتجات المنشأة لتحديد الخلطة المثلثى للمواد المكونة للمنتجات بغية الوصول إلى تكلفة أقل مع الاحتفاظ بجودة وكفاءة المنتج.

٣- تحليل طرق الإنتاج بغية البحث عن إمكانيات تعديل تلك الطرق بحيث ينتج عنها خفض نسبة التالف والعوائد وزيادة معدلات الناتج منها.

٤- تحليل أجزاء المنتجات تحليلًا دقيقاً لاكتشاف إمكانية الاستغناء عن بعض هذه الأجزاء دون التأثير على فاعلية المنتج أو كفاءة الاستخدام.

٥- رفع الكفاية الإنتاجية من خلال:-

(1) M.C. Shukle & T.S. Grewal, " Cost Account" S.Chand and Company, LTD. New-Delhi, 1977, p.291.

(١) دكتور/ إبراهيم محمد السباعي، « تشخيص مجالات خفض التكلفة - طرق التشخيص ووسائل التطبيق »، مجلة التكاليف، مرجع سابق ذكره، ص ٦١ وما بعدها.

- أ - رفع إنتاجية العامل.
- ب- رفع إنتاجية الوحدة من الطاقة المستخدمة في الإنتاج .
- ج- كفاءة مناولة المواد لخفض تكلفة التاليف والفاقد أثناء عمليات المناولة .
- د- كفاءة استخدام المواد بواسطة العمال وإجراء دراسات تدريبية وتنوعية شاملة لرفع الكفاءة .

هـ- كفاءة خطوط سير العمليات الإنتاجية وما يترتب على عوامل عدم الكفاءة من تلف وضياع في كمية المواد المستخدمة .

وـ- كفاءة عمليات تخزين الخامات لملافة عوامل التلف والفقد أثناء التخزين.

ويرى الباحث أن فاعلية العناصر السابقة في خفض التكلفة يتوقف على تطبيق مبادئ محاسبة المسئولية Responsibility Accounting وهو نظام يقوم على تحديد مراكز القرارات بالمنشأة وكذلك مراكز التنفيذ بها والربط بين التكاليف التي تنشأ في تلك المراكز وبين الأشخاص القائمين على أمر هذه المراكز والمسئولين عن اتخاذ القرارات المؤثرة في تلك التكاليف. ومن ثم فإن محاسبة المسئولين هي الوسيلة المحاسبية لتحقيق التوازن مع تفويض السلطات الذي يتخال الهيكل التنظيمي بالمنشأة . ويقوم هذا النظام على المقومات التالية :

- أ - هيكل مراكز المسئولية .
- ب - معايير أو مقاييس الأداء.
- ج- تقارير الأداء (أو ما يعرف في نظم المعلومات باللغوية المرتدة) .
- د - الإستجابة الملائمة .

كذلك فإن فاعلية نظم الضبط الداخلي والرقابة المحاسبية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في إحداث نوع من الخفض الملموس لتكاليف تدفق واستخدام المواد.

(٤) خلاصة البحث ونتائجه :

استعرض الباحث الأفكار العلمية التي تدور حول مفهوم خفض التكلفة عملياً ، وكذلك الفرق بين هذا المفهوم ومفهوم الرقابة على التكلفة نظراً لما يحدث من خلط بين كلا المفهومين لدى محاسبو التكاليف.

ويعتبر مفهوم خفض التكلفة هو مفهوم مكمل وتالي لمفهوم الرقابة على التكلفة وحتى يمكن اجراء تحليل لمفهوم خفض التكلفة بشكل عملي فإنه ينبغي الأخذ بالاعتبارات التالية :

- ١- تعريف مشكلة خفض التكلفة وصياغتها .
- ٢- تحديد الموارد والقيود أى تحديد المجالات المختلفة لخفض التكلفة .
- ٣- البحث عن أفكار من أجل الحل : وهو مايعنى البحث عن الطرق أو الأساليب البديلة لتغطية المجالات المعرفة في النقطة السابقة مع إحداث نوع من الوفر في التكلفة .
- ٤- تقييم الآراء أو الأفكار البديلة .
- ٥- اختيار الحل.
- ٦- تنفيذ الحل المختار.
- ٧- ملاحظة النتائج .

وخلص الباحث من هذا العرض إلى أن مصطلح خفض التكلفة يشير إلى المنهج المخطط والمطلوب لتحسين التكلفة والوصول بها إلى مستوى أقل من عدة زوايا مثل :-

- زيادة الإنتاجية .

- ٢- تحديد وتقيد نسبة الضياع.
- ٣- الوصول بالمعايير إلى أقصى درجة في الكفاءة ومستويات أقل من التكلفة.
- ٤- البحث عن الجوانب الزائدة أو غير الضرورية وإسقاطها.

ويمكن أن تتحقق فاعلية برامج خفض التكلفة في كل الظروف والأحوال وبدون الحاجة إلى معايير، إلا أن وجود معايير للتكاليف يمكن أن يساعد بشكل أكثر فاعلية في تحقيق وفر في التكلفة ، حيث من خلال تلك المعايير يمكن التعرف على فروق الأداء الناجمة عن الأخطاء أو نقاط الضعف التالية :

- ١- أخطاء التنفيذ أو الأداء. -٢- أخطاء القياس.
- ٣- أخطاء التنبؤ. -٤- أخطاء النموذج .
- ٥- التغيرات العشوائية .

وفي ضوء هذا المفهوم يمكن تحديد المقومات أو الدعائم التي ينبغي أن تقوم عليها برامج خفض التكلفة والتي تمثل دراسات لايمكن الاستغناء عنها لتحديد مواطن ضغط وترشيد التكاليف من خلالها ، وهي :-

- ١- تحليل المنظمة .
- ٢- تحليل الأنشطة .
- ٣- تحليل المعلومات.
- ٤- المقابلات.
- ٥- تصميم النظم.
- ٦- خرائط التدفق.
- ٧- تصميم الشكل.
- ٨- تقرير انسياب العمل وتدفقه.

ولايمكن أن تكون تلك الدراسات فعالة في تصميم برامج خفض التكلفة أو تنفيذها دون وجود نظم لمحاسبة المسئولية وأخرى للضبط الداخلي والرقابة المحاسبية .

واستعرض الباحث مجالات خفض التكلفة في الدراسات السابقة
لاحظ الباحث من خلالها أن تلك المجالات تتضمن في جزء كبير منها
تركيز الاهتمام على دور الشراء والاستخدام الأمثل في تحقيق وفورات

فعلى سبيل المثال فإن عملية شراء المواد والأجزاء الأولية تمثل عملية ذات
جوانب متعددة إدارية ، وفنية وإنتجاجية بجانب كونها تتعلق بإدارة التخزين .
أضاف إلى ذلك أن كافة المجالات التي ذكرت في الدراسات السابقة لهذا البحث
تمثل مجالات تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية شراء وتدفق واستخدام
المواد ، فهناك مايعرف بالمواد الازمة للإنتاج ، والمواد الازمة للتعبئة والتغليف
(تكليف تسويقية) ومواد وعدد وأدوات لازمة للعمل الإداري أو التنظيمي
(تكليف إدارية) . لذلك ينبغي توجيه اهتمام الباحثين نحو خفض التكلفة من
خلال دور الشراء والاستخدام الأمثل في تحقيق وفورات التكلفة .

وقد استعرض الباحث بشكل عملى المجالات والجوانب المستحدثة
لتشخيص مجالات خفض التكلفة من خلال دور شراء واستخدام المواد فى
تحقيق وفورات التكلفة .

ويوصى الباحث بضرورة اتباع المنهج التالي للبحث عن المزيد من
المجالات والجوانب المستحدثة لخفض التكلفة :-

- ١- اتباع منهج الاستقصاء من خلال توجيه العديد من الاستفسارات التي
يمكن أن تساعد في التعرف على مواطن خفض التكلفة .
- ٢- اتباع مبدأ المشاركة فيما بين الرؤساء والمرعسين وتجميع الأفكار والأراء
التي يمكن أن تساعد على تشخيص المشاكل والبحث عن الحلول.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- دكتور إبراهيم محمد السباعي، « تشخيص مجالات خفض التكلفة ، طرق التشخيص ووسائل التطبيق » ، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتکاليف، العدد الثاني، السنة السابعة ، مايو سنة ١٩٨٧م.
- ٢- دكتور/ محمد محمد الجزار ، « الأساليب المحاسبية وخفض التكلفة » ، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتکاليف، العدد الثالث، السنة الحادية عشر، سبتمبر ١٩٨٢ .
- ٣- دكتور/ محمد محمد الجزار، « تعميق مجالات خفض التكلفة » ، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتکاليف، العدد الأول السنة التاسعة عشر ، يناير ١٩٩٠ م.
- ٤- دكتور/ محمد محمد الجزار ، « تخفيض الأسعار من مجالات خفض التكلفة » ، « مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتکاليف، العدد الثالث، السنة التاسعة ، سبتمبر ١٩٨٠ م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Edward De Bono., " Lateral Thinking" , Mc Graw. Hill Book Co., 1974.
2. E.G., Wood, "Costing Matters for Managers", Business Books London, 1974.
3. G. Prasal, "Cost Reduction", The Management Accountant, Vol. 13, No.,3. March 1978.
4. J. Batty, " Cost and Management Accountancys for Students " The Institute of Cost and Wordes Accountants, London, 1986.
5. _____, " Advanced Cost Accounting" Macdonald & Evans, LTd., London, 1974.

6. J. E. Smith and J. C., Day., "Advanced Cost Accountancy, Gee and Go., London, 1974.
7. Lisa M.E. Llram, "The Role of Purchasing in Cost Savings Analysis", International Journal of Purchasing and Materials Management, Winter, 1992.
8. M.C. Shukle & T.S. Grewal, "Cost Accounts" S.Chand and Company LTd. New-Delhi, 1977.
9. Trevor. J. Bentley, "Practical Cost Reduction" Mc Graw-Hill Book Company (UK) Limited, London; 1980.